

المبسوط

سقط دينه ولا يعود بعد ذلك إذن فعلى قول أبي يوسف إذا نقض الآخر الهبة عاد الدين كله إلى العبد كما في الأول .

ولو باعه المولى من أحدهما بألف درهم وقيمتها ألفاً درهم فأبطل الآخر البيع بعد القبض أو قبله بيع لهما فاقتسموا ثمنه ولم يبطل من دين المشتري شيء لأن بالبيع تحول حقه إلى الثمن كما لو باعه من أجنبه آخر لا يسقط به دينه ولكن يتحول إلى الثمن بخلاف الهبة فلهذا يباع العبد ها هنا في دينهما بعد نقض البيع .

وإذا كان على المأذون دين مؤجل فباعه المولى من صاحب الدين بأقل من قيمته أو بأكثر فالثمن للمولى وهو أحق به حتى يحل الدين فيدفع الثمن إلى الغريم .

وفي قياس قول زفر رحمة ۱۰ يحل عليه الدين بالبيع فيكون الثمن للغريم وقد بينا هذا في البيع من أجنبه آخر إذا كان القاضي هو الذي باشره حتى يحول به الدين إلى الثمن . وكذلك إذا باعه المولى من صاحب الدين لأنه في البيع من صاحب الدين لا يكون جانيا في حقه ضاماً له شيئاً .

فإن توى الثمن في يد المولى لم يكن للغريم على المولى سبيلاً لأنه في البيع وقيم الثمن منه لم يكن جانيا في حق الغريم فهلاك الثمن في يده كهلاك العبد قبل البيع .

وإن كان على العبد دين لآخر مثل دين المشتري فحل ضمن نصف القيمة لصاحب الدين الذي لم يشتري العبد لأنه في حقه جان بتفويت محل حقه بالبيع فيضمن له نصف القيمة ثم يسلم له ذلك ولا يشاركه المشتري فيه كان شريكه في الدين الذي على العبد أو لم يكن شريكه لأن وجوب ضمان القيمة على المولى باعتبار جنائيته وهو غير جان في حق المشتري حين ساعده على الشراء منه فلا يثبت له حق في قيمته .

ولو شارك الآخر فيما قبض من القيمة لم يسلم له ولكن يأخذه المولى منه ثم يأتي الشريك الآخر فيأخذ ذلك من المولى فعرفنا أنه لا فائدة في إثبات المشاركة له في المقبوض .

ولو أمر المولى عبده المأذون فكفل لرجل بألف درهم عن رجل على أن الغريم إن مات ولم يدفع المال إلى رب المال فالعبد ضامن للمال فهو جائز لأن كفالته بإذن المولى إذا لم يكن عليه دين كفالة الحر .

فإن باعه المولى من رب المال بألف أو أقل فبيعه جائز ويقبحن الثمن فيصنع به ما بدا له لأن وجوب دين الكفالة متعلق بالشرط فلا يكون ثابتاً قبله .

فإن مات المكفول عنه قبل أن يؤدي المال كان للذي اشتري العبد من المولى أن يرجع

بالثمن على المولى فيأخذه منه قضاء من دينه لأن عند وجود الشرط يثبت المال على العبد
مضافا إلى سببه ويكون هذا في معنى الدين المؤجل فيتحول إلى الثمن ببيعه إياه من الطالب

وإن كان الثمن هلك من المولى